مجتمع

تباعد اجتماعي في المسجد الحرام من جديد

أعادت السعودية، أمس الخميس، فرض إجراءات التباعد الاجتماعي/ الجسدي في المسجد الحرام في مكة المكرّمة، في حين تتزايد الإصابات بفيروس كورونا الجديد في البلاد، لتعود المسافات إلى فصل المصلين الذين يؤدّون صلواتهم في العادة كتفاً إلى كتف. كذلك أعادت وزارة الصحة في قرار أخير فرض الكمامة والتباعد في الأماكن المغلقة والمفتوحة. ولاحقاً، أعلنت الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام «تطبيق إجراءات التباعد الجسدي بين المصلين والمعتمرين»، إنّما من دون تقليل عدد المصلين.
(فرانس برس)

مصادرة هيروين بقيمة 4 ملايين دولار في بحر العرب

أُعلن أمس، الخميس، أنّ سفينتَين للبحرية الأميركية صادرتا 385 كيلوغراماً من الهيروين في بحر العرب تُقدَّر قيمتها بنحو أربعة ملايين دولار أميركي، في خلال عملية بحرية دولية بالمنطقة. وأفادت فرقة العمل الدولية في بيان بأنّ السفينتَين ضبطتا المخدّرات مخبأة على متن سفينة صيد غير تابعة لأيّ دولة تبحر في مياه الشرق الأوسط. لم يتّضح مَن صنّع المخدرات أو وجهتها النهائية، لكنّه من المرجّح أن تكون السفينة قد انطلقت من إيران، إذ عرّف أفراد طاقمها أنفسهم بأنّهم مواطنون إيرانيون.
(أسوشييتد برس)

2021... عام غير مأسوف عليه

اليوم يودّع العالم عام 2021 الذي كان، أقلّ ما يُقال فيه، قاسياً على أهل المعمورة، سواء لجهة الأزمة الوبائية التي ما زالت تؤرّقهم مع ما خلّفته من تداعيات أم لجهة الكوارث الطبيعية التي لم توفّر قارة وقد أتت على خلفية التغيّر المناخي الذي يضرب كوكب الأرض. وفي حين يأمل كثر بأن ينتهي «نحس» هذا العام الذي ينقضي في هذه الليلة، يتخوّف آخرون، وهم كثر أيضاً، من استمرار «المآسي» باختلافها، فهي أرهقتهم على صعد متعدّدة. هؤلاء جميعاً تضرّروا في خلال هذا العام، وإن بدرجات متفاوتة، على صعيد الصحة الجسدية والصحة النفسية على حدّ سواء، وكذلك اقتصادياً ومهنياً وتعليمياً، من دون أن ننسى تأثير جائحة كورونا كما الأزمة الاقتصادية التي لم توفّر بلداً على صعيد العلاقات الاجتماعية. والآملون بعام أفضل لم ينتظروا الواحد والثلاثين من ديسمبر/ كانون الأوّل ليحتفلوا بانتهاء عام 2021 الذي انطلق ثقيلاً واستمرّ كذلك، بل راحوا قبل أيام من أفوله يودّعونه بمظاهر الفرح وبالزينة والألوان والضحكات، لعلّ كلّ ذلك يكون فأل خير قبيل انطلاق عام 2022. صحيح أنّ الكوارث الطبيعية خلّفت أضراراً كبيرة، مادية كما على صعيد الأرواح، وشرّدت كثيرين، غير أنّ فيروس كورونا الجديد الذي كان قد انطلق عشيّة عام 2020 من الصين كان أشدّ وطأة من كلّ ما عداه على مدار العام الذي يتوارى في هذه الليلة غير مأسوف عليه. فوداعاً 2021!

(العربي الجديد)

(صفا قره جان/الأناضول)

أفغانستان: الأزمة أخطر على كبار السن

كابول ـ **صبغة الله صابر**

من البديهي أن يحتاج كبار السن في أي بلد إلى عناية فائقة يزداد حجمها خلال الأزمات حين تكون معاناتهم أكبر، وهذا ما يحصل في أفغانستان بسبب الضائقة المعيشية الصعبة التي تجعلهم يواجهون مشاكل مدوية، علماً أنّ قسماً كبيراً منهم كان يحصل على راتب تقاعد من الحكومة، وهو ما جمّدته حركة طالبان لدى سيطرتها على السلطة في أغسطس/ آب الماضي.

عاش محمد أسلم جوادي البالغ 86 من العمر بحالة جيدة مع أفراد أسرته العشرة في منزل من طين بمنطقة كوتي سنكي، قبل أن تستعيد «طالبان» الحكم في كابول، إذ كان يحصل على راتب تقاعد، وكان ابناه ذبيح الله ومحمد أسلم يعملان ويكسبان المال لجلب ما تحتاج إليه الأسرة. ومع تغيّر الأوضاع، توقف عمل محمد أسلم في تدريس اللغة الإنكليزية التي يحمل إجازتها منذ تخرج من كلية الآداب في جامعة كابول، وبات يلازم المنزل لأنّ عدد طلاب الدورات تضاءل، ولم يعد الموجودون يدفعون الرسوم.

يقول الوالد لـ«العربي الجديد»: «كانت الحياة جيدة في كابول. لم يواجه أبنائي أي مشكلة في توفير احتياجات الأسرة، وعشنا في منزل متواضع من دون أن ندفع إيجاراً. وكنت أنفق راتب التقاعد الذي أحصل عليه لجلب أدوية لي ولزوجتي، ومستلزمات حياتنا اليومية. لكنّ الأحوال تغيّرت وتوقف ابني محمد أسلم عن العمل، في حين حصل ابني الثاني ذبيح الله على وظيفة سائق في شركة خاصة براتب 10 آلاف أفغانية (نحو 100 دولار). وأنا اليوم أنتظر قرارات طالبان في شأن راتب التقاعد المخصص لي».

ولا يبدي ذبيح الله قلقه من الوضع المعيشي لأسرته فقط، بل أيضاً من حال والديه الكبيرين في السن، واللذان يحتاجان إلى عناية كبيرة لا يستطيع أن يؤمنها لهما. ويقول لـ«العربي الجديد»: «تتمثل المشكلة الأساسية في أن تغيّر الوضع حصل فجأة من دون أن يتوقع أحد أن يؤثر سلباً في شكل كبير على الجميع. وكنت قد اشتريت كميات من الحطب لأسرتي من أجل استخدامها في التدفئة خلال الشتاء الحالي قبل أن تنتزع طالبان الحكم، والآن بات همّي الأول إيجاد وسائل مثالية لتدفئة غرفة والدي اللذين يحتاجان إلى عناية أكبر».

أيضاً، واجهت راضية محمد التي عملت في مستشفى كاكر بمنطقة تشهاراهي سرسبزي، مقابل راتب شهري مقداره 15 ألف أفغانية (نحو 150 دولاراً)، مشكلة طرد المستشفى لها مع عدد من الموظفين بسبب الوضع الاقتصادي، كما أوقف صاحب منزل عملت فيه في الفترة نفسها تشغيلها. تقول راضية لـ«العربي الجديد» لدى جلوسها مع ابنتها مروة في جوار مسجد حجي يعقوب في منطقة شهر نو، حيث تضعان أمامهما لوحة ورقية مكتوب عليها: «أيها السادة تعاطفوا مع هذه الأرملة»: «قتل زوجي الشرطي على يد مقاتلي طالبان خلال مشاركته في مهمة أمنية بولاية بغلان (شمال) قبل 5 أعوام. حينها لم أكن أعمل إذ كان زوجي يرفض ذلك بشدة، ثم اضطررت للعمل في مستشفى ومنزل عائلة في الوقت نفسه. وهكذا كنت أحصل على راتبين وطعام وأثاث من أسرة المواطن الذي عملت في منزله. والآن أنا بلا عمل، وأولادي صغار، وابني الأكبر سناً يبيع أكياساً بلاستيكية في السوق حيث يكسب 50 أفغانية (نحو نصف دولار) يومياً. أما أنا فاكتفي بالجلوس في المكان ذاته من الصباح حتى وقت العصر كي يعطيني الناس بعض الأموال لجلب طعام لأسرتي».

في المقابل، يعتبر وضع قاسم خان واحدي، الذي يعمل مقاولاً، جيداً بعدما استخدم أموالاً جمعها لإرسال أولاده إلى الخارج الذين يعطونه اليوم كلّ ما يحتاجه. لكنّه قلق على الحال السيئ لأقاربه وأقرانه. ويقول لـ«العربي الجديد»: «رغم أنّ الأوضاع المعيشية تدهورت، لم تتغير حياتي كثيراً. أعيش في منزل أملكه، وأودعت بعض المال في المصرف، ويرسل لي أبنائي ما أحتاجه، لكنّ جميع أقاربي الشباب باتوا بلا عمل، ووضعهم المعيشي مزرٍ جداً، وأنا لا أستطيع أن أساعدهم جميعاً، لذا يسّاورني قلق كبير عليهم».

وكان رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة مارتن غريفيث قد قال في تصريح أدلى به مطلع ديسمبر/ كانون الأول الماضي، إنّ «أكثر من 24 مليون أفغاني يحتاجون إلى مساعدة منقذة للحياة، بسبب الصراعات والاضطرابات السياسية وفيروس كورونا والصدمات الاقتصادية، وأسوأ موجة جفاف عرفتها البلاد منذ أكثر من جيل».

حاجة إلى عناية فائقة

يقول الناشط الأفغاني بلال أحمد أحدي لـ«العربي الجديد» إنّ «أوضاع جميع الأفغان سيئة جداً، لكنّ كبار السن خصوصاً يحتاجون إلى عناية فائقة يوفرها عادة أفراد من اسرهم، لكنهم هذه المرة محرومون بدورهم من كلّ شيء، حتى انّ كثراً منهم يفتقرون إلى وسائل الدفء وسط البرد القارس في بعض المناطق».

تحقيق

كان عام 2021 صعباً بالنسبة إلى المهاجرين السريين الباحثين عن حياة آمنة بعيداً عن واقعهم المأزوم كلّ في بلده. يأتي ذلك في ظلّ تشدّد أوروبي بالإضافة إلى استغلالهم من قبل المهرّبين، ما أدّى إلى غرق مئات من دون اكترث لأرواحهم

مهاجرو 2021
مأساة وغرق وتشدد أوروبي وعنف

ناصر السهلي

هزّ اكتشاف جثث عشرات اللاجئين في شاحنة على مقربة من الحدود بين هنغاريا والنمسا أواخر صيف عام 2015 ضمائر الأوروبيين، كما فعلت صور جثة الطفل السوري الآن الكردي الذي وجدت على شاطئ تركي أثناء عبوره مع أسرته البحر إلى أوروبا. في المقابل، بدا العام 2021 أكثر تعبيراً عن تغير المزاج والسياسات في دول الاتحاد الأوروبي، التي انتهجت سياسة التشدد في وجه الساعين إلى اللجوء والهجرة.

ومنذ صيف العام الحالي، كانت الحدود البيلاروسية - البولندية شاهدة على معاناة الكثير من اللاجئين نتيجة استغلالهم بمشاركة حكومات. كما شهدت مياه الأبيض المتوسط الكثير من القصص المأساوية. وفي النصف الثاني من ديسمبر/ كانون الأول الجاري، اختار كثيرون الهجرة السرية بدافع اليأس، علهم يصلون إلى أوروبا ويبدأون حياة جديدة. وعلى الرغم من الوعود بوصول «أمن»، كانت الخسائر في الأرواح كبيرة. وفجر 25 ديسمبر الجاري، غدر بهم السواحل اليوناني على 16 قتيلاً على متن قارب غرق في بحر إيجه قرب جزيرة باروس اليونانية. هؤلاء الضحايا انضموا إلى ضحايا آخرين انقلب بهم قارب صغير قبالة جزيرة فولياغاندروس اليونانية. وقبل ذلك، قتل 11 مهاجراً جنح قاربهم قبالة جزيرة أنتيكيثيرا. وفي خلال أقل من أسبوع، بدءاً من 20 ديسمبر، غرق ما لا يقل عن 30 شخصاً في المياه الفاصلة بين تركيا واليونان.

ثلاثة حوادث حصدت أرواح العشرات في ظل استغلال المهربين لحاجة هؤلاء إلى الفرار واستخدام مراكب شراعية مسروقة بدلاً من تلك المطاطية لكسب المزيد من الأرباح. وبات المهربون يسرقون قوارب أو يخوت صغيرة ويبتزون الساعين إلى «وصول آمن» ويطلبون ما لا يقل عن 8 آلاف يورو، بحسب منظمات عدة متخصصة في شؤون الهجرة. وكشف خفر السواحل اليوناني عن سرقة قوارب منها شراعية فاخرة لا تتسع سوى إلى 10 أشخاص كحد أقصى، لكن يُكدس فيها أكثر من 100 مهاجر، بينهم نساء وأطفال، يرغبون في الوصول إلى إيطاليا. وكان شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي قد شهد مأساة قرب جزيرة صقلية الإيطالية حين غرق نحو 100 مهاجر على متن مركب مسروق، غالبيتهم من أفغانستان، وقد أبحروا من مدينة إزمير التركية. أحد الناجين قال في شهادته إن «المركب مخصص لبضعة أشخاص، لكن المهربين حشروا أكثر من مائة شخص فيه، وكان علينا دفع 8500 يورو أنا وزوجتي»، بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويقول مساعد ممثل المفوضية في اليونان أدريانو سيلفستري، إن «تحطم القوارب (أخيراً) هو تذكير مؤلم بأن الناس يواصلون القيام برحلات خطيرة بحثاً عن الأمان». وفي وقت سابق، أكدت المفوضية أنّ «هناك حاجة ملحة لطرقات آمنة إلى أوروبا حتى يتوقف الناس عن المخاطرة بحياتهم في هذه الرحلات المأساوية».

صحيح أن عام 2021 شهد وصول أكثر من 116 ألفاً من طالبي اللجوء عبر البحر المتوسط حتى 19 ديسمبر بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أكثر من نصفهم إلى إيطاليا وربعهم إلى إسبانيا، وأصبحت قبرص وجهة لقوارب التهريب من شواطئ شرق المتوسط، إلا أن المأساة ليست أقل من تلك التي شهدها هذا المسار عام 2015، الذي شهد وصول نحو مليون مهاجر.

ولم تخفت نسبة الغرق في بحر إيجه على الرغم من تراجع أعداد الواصلين إلى الجزر اليونانية بشكل ملحوظ، بالمقارنة مع ما كان عليه الحال عام 2015. وساهمت الاتفاقية التركية الأوروبية في ربيع 2016 في انخفاض الرقم من مئات الآف إلى نحو 8 الاف عام 2021، في ظل سياسة الجدران والحراسة المشددة، الأمر الذي أدى إلى خفض أعداد الواصلين إلى اليونان، مع إمكانية الترحيل مجدداً إلى تركيا. وتنص الاتفاقية على أنه يُعاد جميع اللاجئين غير النظاميين الماريين من تركيا إلى الجزر اليونانية إلى تركيا اعتباراً من 20 مارس/ آذار 2016. كما يمكن إعادة توطين لاجئ سوري واحد في الاتحاد الأوروبي في مقابل كل سوري يُعاد إلى تركيا من الجزر اليونانية. وتتولى تركيا أيضاً مسؤولية السيطرة على الطرق البرية والبحرية الجديدة وحراستها؛ من أجل إبقاء المهاجرين غير النظاميين الساعين للوصول إلى أوروبا بعيداً. في المقابل، تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية بقيمة 7,3 مليارات دولار أميركي حتى عام 2018 للحكومة التركية لتمويل إقامة مشروعات للاجئين السوريين.

وفي اليونان، يعيش المهاجرون مأساة أخرى بسبب تجريم الهجرة واعتقال طالبي اللجوء واستغلال المهربين المهاجرين وطلبهم منهم مبالغ طائلة، بحسب منظمة العفو الدولية. ولأن نحو 46 ألف لاجئ عالقون في اليونان على أمل الوصول إلى دول أوروبية أخرى، فهذا يعني أن عمل المهربين لم ينته. ويعمل هؤلاء على تأمين جوازات سفر مزورة لتأمين الوصول جواً إلى دول أخرى.

وحتى دون احتساب عشرات حوادث الغرق الأخيرة، تقدر الأمم المتحدة أن 2021 شهد وفاة أو فقدان أثر أكثر من 2500 شخص أثناء محاولة العبور بحراً من شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط. وتنتقد منظمات حقوق الإنسان الدولية بشدة انتهاج أوروبا سياسات هجرة متشددة، بما في ذلك عمليات الصد العنيفة التي شهدها بحر إيجه والبحر المتوسط. وأدت تلك السياسة في حالات كثيرة إلى مآس قبالة سواحل ليبيا وتونس، بعدما امتنعت سفن أوروبية عن إغاثة المراكب التي تكتظ بالمهاجرين، ودفعها نحو خفر السواحل الليبي. ووثقت منظمات حقوقية قيام بعض خفر السواحل بتوقيف المراكب ومصادرة الممتلكات وترك الناس على متنها لمصير مجهول. وحدث ذلك في بحر إيجه والبحر المتوسط خلال العامين الماضيين بشكل متزايد، ما خلق سجالاً أوروبياً متواصلاً حول أخلاقية وقانونية الصد البحري والبري واستخدام العنف في بعض الحالات.

في المجمل، فإن الحالة الصعبة التي تعيشها دول منشأ الهجرة واللجوء، سواء الصراعات والنزاعات أو هشاشة الأوضاع الاقتصادية وقمع الحريات، تدفع عشرات الآلاف العالقين في دول العبور، سواء في شمال أفريقيا أو تركيا، بل وحتى في دول مثل لبنان وسورية، إلى خوض تجربة مخاطر الوصول إلى أوروبا ما أدى إلى إزدهار لسوق التهريب الذي يدر الملايين على شبكاته الساعية للربح من دون الاكتراث لأرواح ومصائر المهربين.

وصل هؤلاء المهاجرون إلى إيطاليا سالمين (جيوسبي هيليت/ Getty)

116,000
عدد طالبي اللجوء الذين بلغوا وجهاتهم عبر البحر المتوسط بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مأساة مهجّري شرقي ليبيا مستمرة

طرابلس ـ أسامة علي

فضّ عدد من عائلات المهجّرين من مدينتي درنة (شمال شرق ليبيا) وبنغازي (شرق البلاد) اعتصاماً استمرّ لأيام عدة في أحد الميادين العامة في العاصمة طرابلس، للمطالبة بحقّ العودة إلى مدينتيهما بالإضافة إلى توفير مساعدات مالية لها لدفع بدلات إيجار البيوت. ونظّمت العائلات الاعتصام بمشاركة الأطفال في خيام في حديقة عامة في حي زاوية الدهماني، بعدما عجزت غالبيتها عن دفع بدلات إيجار المساكن التي تقطنها في العاصمة طرابلس، كما تقول أم إيناس لـ «العربي الجديد». وجاء فض الاعتصام بعد زيارة وزير الدولة لشؤون المهجرين وحقوق الإنسان في حكومة الوحدة الوطنية الليبية أحمد أبو خزام. لـ «الإطلاع على مطالبهم وبحث المشاكل معهم وكيفية معالجتها»، بحسب الصفحة الرسمية للوزارة، موضحة أن مطالب المعتصمين «تركز على التدخل العاجل لحكومة الوحدة الوطنية لدفع بدل إيجار مساكن تؤويهم وعائلتهم». ونقلت الصفحة الرسمية للوزارة تأكيد أبو خزام تكفل الحكومة بـ «حق المواطنين ورعايتهم ومعالجة مشاكلهم» لافتاً إلى أن وزارته ستبحث بشكل عاجل كيفية حل أزمة دفع بدلات إيجار مساكن المهجرين.

مصاعب تواجه الأسر المهجّرة، في ظل توقف رواتب عدد من الأسر منذ سنوات، وسط إهمال حكومي كبير لناحية العمل على تحويل رواتبها إلى طرابلس. وتقول إنّ «حكومة مجلس النواب أوقفت الرواتب على خلفية مواقفنا المعارضة لسلطة العسكر في مناطقنا. والآن لدينا حكومة موحدة، فما التبرير الذي سيسوقه المسؤولون؟»، مماثلة عن أسباب استمرار توقف راتب أسرتها والكثير من الأسر الأخرى.

وتعيل أم إيناس، المهجرة من بنغازي، ثلاثة أطفال من عملها مدرّسة في إحدى المدارس الخاصة. تضيف: «نعاني أيضاً من إهمال السلطات أوضاع أزواجنا وأولادنا القابعين في سجون حفتر منذ سنوات من دون تحويل ملفاتهم إلى القضاء»، مشيرة إلى أنها لا تعرف شيئاً عن مصير زوجها الذي اعتقلته مليشيات حفتر قبل أربع سنوات.

ويعاني نحو ربع مليون ليبي من مدن أجدابيا ودرنة وبنغازي (شرق البلاد) من جراء استمرار تهجيرهم من مساكنهم ليتوزعوا بين مناطق عدة غرب ليبيا، في وقت يفضل البعض الآخر الهجرة إلى خارج البلاد. في هذا السياق، تقول أم إيناس إنها ليست متفائلة بتحقيق مصالحة في البلاد، مشيرة إلى أن «قضيتنا باتت تظهر في تصريحات المسؤولين الذين يسعون إلى استثمارها لصالحهم. لذلك، لا تنتظر مصالحة بل تغير في الوضع السياسي والقضاء على حكم العسكر الجائم على صدور أهلنا»، في إشارة إلى سيطرة مليشيات حفتر على مناطق المهجرين في شرق البلاد.

واضطرّت عائلات كثيرة للهجرة من مناطقها من جراء الحروب التي شنّتها مليشيات حفتر على خصومها في هذه المدن، بعد ترهيب أسرهم واتهامهم بدعم الإرهاب.

وعلى الرغم من إنشاء المهجرين رابطة للمطالبة بحقوقهم أمام السلطات المحلية والجهات الدولية، فإن السلطات لم تتمكّن من صنع مقاربات سياسية لحل الخلافات القائمة، وظلالها ما زالت تهيمن على أوضاع المهجرين»، بحسب عضو رابطة بنغازي راي مصباح الورفلي. ويقول لـ «العربي الجديد» إن اجتماعات رابطته مع الحكومة بدأت منذ أغسطس/ آب الماضي، وأسفرت عن وعود كثيرة، منها حل المشاكل الإدارية والمالية للمهجرين عبر الوزارات والمؤسسات بعد توحيدها تحت مسمّى حكومة الوحدة الوطنية. يضيف: «من أصل أكثر من عشرة آلاف أسرة مهجرة من بنغازي، ما زالت رواتب نحو 1400 أسرة متوقفة منذ سنوات»، معرباً عن خشيته من تفاقم أزمة هذه الأسر. ويقول: «يمكن للاعتصام في الخيام أن يستمر في حال عدم التجاوب مع هذه الأسر، والذي يمكن أن يفجّر غضب الأهالي الذين يعيشون تحت خطّ الفقر، الأمر الذي يؤدي في أحيان كثيرة إلى الدفع بأطفالهم إلى الشارع للتسوّل».

من جهته، يقول عبد العاطي الحسوني، الذي هجر وأسرته من مدينة أجدابيا (شرق البلاد)، إن قضية المهجرين تطفو إلى السطح، وتحظى باهتمام إعلامي في ظل الاستثمار السياسي للقضية. ويوضح أن «قبول الأسر المهجرة مساعدات مالية من الحكومة يأتي على مضض بسبب صعوبة الظروف المعيشية. وإلا، فنحن ندرك أنه اعتراف ضمني من الحكومة بعكس عجزها عن حل قضيتنا». يضيف: «أخشى أن يتحول وجودنا بعيداً عن منازلنا إلى أمر واقع مع مرور الوقت».

ويلفت الحسوني إلى أهمية إنجاز ملف المصالحة الاجتماعية، موضحاً أن «العراقيل المتعلقة بسلطة حفتر ستختفي يوماً ما، لكن العرقلة الحقيقية تتمثل في موقف الأسر والعائلات والقبائل التي ترى أننا متورطون في جرائم أودت بحياة أبنائها، لمجرد أن هذا المقاتل أو ذاك قريب لنا». ويسأل: «ما ذنب أسرة قاتل أحد أبنائها في صف يعارض طرفاً عسكرياً أو سياسياً لتهجر كامل الأسرة؟».

المهجير ارهف ليبيت كليرب (محمود تركية/ فرانس برس)

الأردن في مواجهة مبهمة مع أوميكرون

بدا متحوّر اوميكرون يتفشّى في الاردن بسرعة فائقة متسبّبًا في قلق على الرغم من انّه يبدو اقلّ شدّة من سواه

عمّان ـ انور الزيادات

ما زال فيروس كورونا الجديد يحصد أرواحاً في الأردن، فقد زاد عدد الوفيات على 12 ألفاً و500 وفاة فيما تخطت الإصابات المسجلة بكوفيد-19 مليون إصابة. يأتي ذلك فيما تتسع رقعة الإصابات بمتحور أوميكرون أحدث متحورات الفيروس، في الأيام الأخيرة، الأمر الذي يثير القلق مما سوف يكون.

يقول عضو جمعية أطباء الصدر الأردنية محمد حسن الطراونة لـ«العربي الجديد» إنّ «الوضع الوبائي في الأردن مقلق، ومما لا شك فيه أنّ الإصابات في ارتفاع بسبب متحور أوميكرون، ما يعني زيادة في الحالات النشطة والحالات التي تستوجب استشفاء»، موضحاً أنّ «متحوّر اوميكرون ينتشر بسرعة كبيرة تفوق بنحو ثلاثة أضعاف سرعة المتحورات الأخرى خصوصاً في فصل الشتاء، في ظل انتشار الفيروسات التنفسية. وهو يصيب المحصنين وكذلك الذين سبق أن أصيبوا سابقاً، مخترقاً الجهاز المناعي».

ويرى الطراونة أنّ «مصطلح التجمعات الآمنة الذي تطلقه أحياناً الحكومة الأردنية غير مقبول وغير واقعي، خصوصاً في ظلّ انتشار أوميكرون»، منتقداً «السماح بإقامة احتفالات جماهيرية، خصوصاً أنّ ثمة فترة أعياد حالياً». ويشرح أنّ «الأردن هو في وسط موجة تفشٍ، وقد تنشأ موجة جديدة انطلاقاً من هذه الموجة»، مشدّداً على أنّ «الحل يكمن في الوقف الفوري للتجمعات والاحتفالات إلى جانب عدد من الإجراءات الأخرى». ويلفت الطراونة إلى أنّه «في الفترة الأخيرة، كانت سياسة الحكومة في التعامل مع ملف كورونا بمثابة ردود فعل، في غياب أيّ تخطيط لمواجهة أزمات وسيناريوهات متوقعة».

يضيف الطراونة أنّ دخول متحوّر جديد إلى البلاد وانتشاره فيها يعني دخول البلاد في أزمة وبائية جديدة، الأمر الذي يعني حالات استشفاء إضافية وضغطا على غرف العناية المركزة وعلى العلاجات والكوادر الطبية»، متسائلاً عن «الجدوى الاقتصادية من إقامة الحفلات والمهرجانات، لا سيما أنّ ثمة تكلفة وبائية وصحية واقتصادية على الأشخاص والمجتمع». ويحذّر الطراونة من «احتمال مواجهة المنظومة الصحية ضغطاً كبيراً في حال انتشار المتحوّر الجديد على نطاق واسع»، مشيراً إلى أنّ «ثمة أثراً محتملاً لذلك على العاملين في القطاعات الخدمية والإنتاجية كذلك». ويطالب بوضع «خطة للتعامل مع أيّ مستجدات وخفض مدّة الحجر المنزلي إلى ما بين سبعة وعشرة أيام»، شارحاً أنّ «الأمر ضروري».

وحول تخطي الإصابات بكوفيد-19 في البلاد مليون حالة مع أكثر من 12 ألف وفاة، يعلّق الطراونة أنّ الرقم الفعلي للإصابات يتجاوز ذلك بأضعاف، و85 في المائة من المصابين قد لا تظهر الأعراض عليهم»، مشيراً إلى أنّه «عند إصابة أحد أفراد الأسرة، يعمد الأفراد الآخرون إلى حجر أنفسهم ذاتياً في معظم الأحيان، ولا يخضعون إلى فحوص للتأكد من إصابتهم. لذلك فإنّ ما يُعلن عنه هو فقط الحالات التي تمكنت السلطات الصحية من بلوغها وفحصها، أما الإصابات الحقيقية فتُقدّر بأضعاف الرقم المعلن».

ويدعو الطراونة إلى «متابعة المعزولين منزلياً، صحياً وأمنياً، بالإضافة إلى تحديث البروتوكولات العلاجية وتوفير الأدوية التي اكتُشفت أخيراً، والتأكد من جهوزية المنظومة الصحية، والاستمرار في التوعية».

من جهته، يقول مستشار رئاسة الوزراء لشؤون الصحة وملف كورونا في الأردن عادل البلبيسي لـ«العربي الجديد» إنّ «المنحنى الوبائي بدأ بالانخفاض في الأسابيع الثلاثة الماضية، بعد بلوغه في بداية ديسمبر/ كانون الأول الجاري قمة الموجة الثالثة». يضيف أنّ «السيناريو المقبل انتشار الفيروس غير واضح بسبب متحور أوميكرون، علماً أنّ الإصابات حتى الآن محدودة نوعاً ما»، مشيراً إلى أنّ «جميع المصابين بأوميكرون في الأردن لم يحتاجوا إلى دخول المستشفى (حتى الآن)، لكنّ أحداً لا يعلم بدقّة ما سوف يحدث، خصوصاً أنّ ثمة إصابات بأعداد كبيرة في دول كثيرة من العالم، مع عودة بعض الدول إلى الإغلاق».

ويتوقع البلبيسي أن «يصير متحور أوميكرون هو السائد بالأردن في نهاية يناير/ كانون الثاني المقبل، كما في مختلف دول العالم، إذ هو الأسرع انتشاراً (حتى الآن)»، لكنّه يشير إلى أنّ «أعراضه أقل شدة ومدة حضانته أقل، بالإضافة إلى أن الوفيات الناجمة عنه أقل كذلك».

يضيف البلبيسي في هذا السياق: «نتطلع إلى تلقي كل من تجاوز 18 عاماً اللقاح المضاد لكوفيد-19 بجرعتيه على أقل تقدير، ونشجع كذلك الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و18 عاماً على تلقي اللقاح، مع العلم بأن الأمر غير ملزم للعودة إلى التعليم الحضوري في المدارس»، مشيراً إلى أنّ «مجموع عدد الأشخاص الذين تلقوا الجرعة الثالثة أو التعزيزية يُقدّر بنحو 210 آلاف، وهو رقم متواضع».

ويؤكد البلبيسي أنّ «لا تغييرات بشأن تعليمات الوقاية الخاصة باحتفالات رأس السنة. ومن يرغب في الاحتفال، يتوجب عليه تلقي الجرعة الثالثة من اللقاح المضاد لكوفيد-19». وحول وفاة أكثر من 12 ألف أردني وتخطي الإصابات مليون إصابة، يرى البلبيسي أنّ «الأمر متشابه في مختلف دول العالم، لكنّه يدعو المواطنين إلى «الالتزام بشكل أكبر بإجراءات السلامة والصحة العامة المتعلقة بفيروس كورونا الجديد»، لافتاً إلى أنّ «المرحلة المقبلة سوف تشهد تشديداً رقابياً عالياً في ما يخص الالتزام، من قبل مختلف أجهزة الدولة للمحافظة على فتح القطاعات». ويؤكد أنّ «لا توجهات إلى إغلاق قطاعات في الأردن، ولا تفكير في العودة إلى الحظر».

فسيكة
تشكو عائلات المهجّرين من مدينتي درنة (شمال شرق ليبيا) وبنغازي (شرق البلاد) من جراء عدم قدرتهم على العودة الى ديارهم، الامر الذي دفعهم إلى الاعتصام للمطالبة بحقوقهم، ويعرب كثيرون عن معاناتهم عبر «فيسبوك» بسبب عدم قدرتهم على تحكل بدلات إيجارات المنازل، الامر الذي يدفعم الى مطالبة الحكومة بتحمل مسؤوليا تها. ويعرب هؤلاء عن رغبتهم في العودة إلى الديار وانهاء مأساة التهجير المستمرة و تداعيا تها عليهم.

ما زالت اللقاح المضاد لكوفيد-19 غير ملزم للتلاميذ رغم الأزمة (خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

قصة لاجئة

كانت رفاعية تبكي عندما ينادي الأولاد أمهاتهم. ولمّا يخبرها عمها بأن أمها بفلسطين، توكد لهم أنها ستأتي

رفاعية صالح سعد
هكذا عشت يتيمة بلا أم

بيروت ـ انتصار الدنان

خرجت من قرية دير القاسي بفلسطين حين كانت في الثالثة من العمر. لم تكن تدرك ما يحصل حولها، في حين حرمت من أمها عندما كانت في يومها الأربعين، بعدما ماتت من ذرب ألمّ بها.

ذرفت الحاجة رفاعية صالح سعد المقيمة في مخيم برج البراجنة للاجئين الفلسطينيين في بيروت، خلال حديثها لـ«العربي الجديد»، الدموع من عينيها اللتين تفتحهما بالكاد، ما زاد من شحوب وجهها الذي توحي خطوطه بالألم، وقالت»: لا شيء لي في لبنان، البيت والمعيشة بالإيجار، وأمضيت حياتي بفقر وفقر». وصلت بعد اللجوء مع عمها وجدها إلى بلدة شحيم (جبل لبنان)، وعاشت مع عائلة أبيها لأن أباها تزوج من امرأة أخرى بعد وفاة أمها. وتتذكر: «كنت أبكي عندما أسمع الأولاد ينادون أمهاتهم لأنني أريد أمي أيضاً، وكان عمي يخبرني للتخفيف عني أن أمي بفلسطين وستلحق بنا، فأركض فوراً لأخبر الأولاد أن أمي ستأتي».

تتابع: «زارتنا يوماً امرأة من بيروت لم تنجب أولاداً، فطلبت من جدتي أن تأخذني وتربيني، وذهبت معها. وعندما بلغت الثانية عشرة حضر أعمامي إلى منزل المرأة وأعادوني إليهم». وتشير إلى أنها لم تتعلم كبقية الأولاد، إذ كان والدها يعترض على الأمر، ولم يتراجع أمام إصرارها عليه رغم محاولاتها المستمرة لإقناعه. لذا بقيت بلا دراسة، ثم تعلمت الخياطة بعدما تركها زوجها الذي اقترنت به في سن الـ19، كي تعمل وتربي أولادها.

كانت تخيط على الماكينة للناس بمبلغ ليرة لبنانية واحدة في مخيم تل الزعتر. ثم انتقلت بعد سقوط المخيم في الثمانينيات من القرن العشرين إلى بيت عمها (أهل زوجها) الذين لم يتحملوا الأولاد، ما جعلها تقصد منزل خالها في صور الذي تذمر بدوره من الأولاد، فقدمت إلى بيروت وسكنت في منزل في مخيم برج البراجنة كان سقفه من ألواح الصفيح ومهدماً بفعل قصف الطيران الإسرائيلي للمخيم خلال اجتياح لبنان. وطلب صاحب البيت أجرة 250 ليرة، فكان زوجها يرسل لها 50 ليرة، وتدفع الباقي من عمل الخياطة الذي منحها أيضاً القدرة على إنهاء أولادها تعليمهم الثانوي.

تقول: «استشهد أحد أبنائي قنصاً خلال الحرب وتوفي آخر، واليوم أحد أولادي خارج لبنان، ويعيش آخران في مخيم برج البراجنة. وأنا ما زلت أعيش في المنزل المستأجر نفسه، وزوجي معي بعد أن توفيت زوجته، ونعتاش من راتب يتقاضاه من حركة فتح».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني